الأول/ديسمبر ١٩٧٦ ، و ٩/٣٧ المؤرخ في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ، و ١٢/٣٨ المؤرخ في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، إلى جانب قراري مجلس الأمن ٥٠٢ (١٩٨٢) المؤرخ في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨٢ و ٥٠٥ (١٩٨٢) المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٢ ،

وإذ تعيد تأكيد مبادىء ميثاق الأمم المتحدة بشأن عدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية والتزام الدول بتسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية ؛ وإذ تشير في هذا الصدد إلى أن الجمعية العامة قد طلبت مراراً إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أن تستأنفا المفاوضات للاهتداء في أقرب وقت ممكن إلى حل سلمي وعادل ونهائي للتنازع على السيادة فيما يتصل بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) ،

وإذ تلاحظ مع القلق أن هذا النزاع الممتد لم يحل بعد رغم الوقت الذي انقضى منذ اتخاذ القرار ٢٠٦٥ (د ـ ٢٠) ،

وإذ تدرك ما للمجتمع الدولي من مصلحة في تسوية حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لخلافاتهما بما يتفق وما تمليه الأمم المتحدة من مثل عليا للسلم والصداقة بين الشعوب ،

وإذ تحيط علماً بالبلاغ الذي أصدره ممثلا حكومة سويسرا وحكومة البرازيل في برن في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٤[١٦] ،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة مراعاة الطرفين ، على النحو الواجب ، لمصلحة سكان جزر فوكلاند (مالفيناس) بما يتفق مع أحكام قرارات الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د ـ ٢٠) و ٣١٦٠ (د ـ ٢٨) و ٩/٣٧ و ١٢/٣٨ ،

١ ـ **تكرر طلبها** إلى حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية أن تستأنفا المفاوضات بغية التوصل ، في أقرب وقت ممكن ، إلى حل سلمي للنزاع على السيادة ولخلافاتهما المتبقية فيما يتعلق بمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) ؛

٢ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يواصل مهمته المتجددة للمساعي الحميدة تقصد مساعدة الطرفين في بلوغ ما هو مطلوب في الفقرة ١ أعلاه ، مع اتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض ؛

٣ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين تقريراً بشأن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار ؛

٤ ـ **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين البند المعنون « مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) » .

الجلسة العامة ٤٦
١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤

٧/٣٩ ـ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي[١٧] ،

وإذ تأخذ في الاعتبار رغبة المنظمتين في زيادة توثيق التعاون فيما بينهما في سعيهما المشترك لايجاد حلول للمشاكل العالمية ، مثل المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ، ونزع السلاح ، وتقرير المصير ، وإنهاء الاستعمار ، وحقوق الانسان الأساسية ، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ،

وإذ تلاحظ تعزيز التعاون بين الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبين منظمة المؤتمر الاسلامي ،

وإذ تلاحظ أيضاً التقدم المحرز في تنفيذ مقررات الاجتماع السنوي الأول ، المعقود في جنيف في ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٣ ، بين ممثلي أمانة منظمة المؤتمر الاسلامي وأمانات الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، لاسيما الاتصالات المتعددة القطاعات بين مراكز التنسيق لدى كل من المنظمتين ،

وإذ تحيط علماً بالنتائج المشجعة المتحققة والحاجة الملحّة لضمان تنسيق ومتابعة المقررات المتخذة خلال الاجتماع ،

واقتناعاً منها بضرورة زيادة تعزيز التعاون بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ،

وإذ تشير إلى قراراتها ٣٦/٣٥ المؤرخ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٠ ، و ٢٣/٣٦ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ، و ٤/٣٧ المؤرخ في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٢ ، و ٤/٣٨ المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ ،

١ ـ **تحيط علماً مع الارتياح** بتقرير الأمين العام ؛

(١٦) انظر : A/39/346 ، المرفق .

(١٧) A/39/481 و Corr. 1 .

٢ ـ **ترجو** من الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي مواصلة تعاونهما في سعيهما المشترك لايجاد حلول للمشاكل العالمية ، مثل المسائل المتعلقة بالسلم والأمن الدوليين ، ونزع السلاح ، وتقرير المصير ، وإنهاء الاستعمار ، وحقوق الانسان الأساسية ، وإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛

٣ ـ **تشجع** الوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة توسيع تعاونها مع منظمة المؤتمر الاسلامي ، لاسيما عن طريق التفاوض على اتفاقات للتعاون ، وتدعوها إلى مضاعفة الاتصالات والاجتماعات بين مراكز التنسيق فيما يتعلق بالتعاون في مجالات الاهتمام ذات الأولوية للأمم المتحدة ولمنظمة المؤتمر الاسلامي ؛

٤ ـ **ترجو** من الأمين العام أن يواصل اتخاذ الخطوات الكفيلة بتعزيز تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال ، بهدف تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ؛

٥ ـ **ترجو** من الأمين العام تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ، لخدمة المصالح المشتركة للمنظمتين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛

٦ ـ **ترجو أيضاً** من الأمين العام أن يعزز آلية التنسيق بين المنظمتين ، آخذاً في الاعتبار نتائج اجتماع جنيف ، أي إجراء اتصالات متتابعة مع مراكز التنسيق في ميادين الأولوية الخمسة ، وتقييم أنشطتها ، والاعداد للاجتماع السنوي الثاني ، كما نص على ذلك قرار الجمعية العامة ٤/٣٧ ؛

٧ ـ **ترجو كذلك** من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الأربعين تقريراً عن حالة التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي ؛

٨ ـ **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الأربعين البند المعنون « التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة المؤتمر الإسلامي » .

الجلسة العامة ٥٤
٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤

٨/٣٩ ـ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية[١٨] ،

وإذ تشير إلى قراراتها السابقة بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، والتدابير العملية التي اتخذت لتنفيذها ، ولاسيما القرار ٥/٣٨ المؤرخ في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣ ،

وإذ تحيط علماً بالقرارات والمقررات والاعلانات التي اعتمدتها منظمة الوحدة الافريقية ، بشأن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح التعاون المستمر بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية في المجالات ذات الاهتمام المشترك ،

وإذ يساورها شديد القلق للحالة الاقتصادية الخطيرة المتدهورة في افريقيا وخاصة لآثار الجفاف المستمر والتصحّر والآثار السلبية للمحيط الاقتصادي الدولي على الدول الافريقية ،

وإذ تدرك إدراكاً عميقاً الحاجات الخاصة للدول الافريقية المستقلة ، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز استقلالها الوطني ، والمساعي التي تبذلها من أجل تحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي والأثر السلبي للحالة الاقتصادية الدولية الراهنة على اقتصاداتها ،

وإذ تشير في هذا الصدد إلى خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا ، التي اعتمدها مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في دورته الاستثنائية الثانية المعقودة في لاغوس في ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٨٠[١٩] ،

وإذ تشير أيضاً إلى المذكرة الخاصة المتعلقة بالأزمة الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا التي اعتمدها مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا في اجتماعه العاشر والتي اعتمدتها اللجنة في دورتها التاسعة عشرة ، المعقودين في أديس أبابا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ أيار/مايو ١٩٨٤[٢٠] ،

وإذ تدرك الحاجة إلى قيام تعاون أوثق بين منظمة الوحدة الافريقية وجميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها المتخصصة لتحقيق الغايات والأهداف الواردة في خطة عمل لاغوس ،

وإذ تلاحظ مع التقدير مبادرة الأمين العام التي جاءت في حينها لتنبيه المجتمع الدولي إلى الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا المتدهورة بسرعة ، واشتراكه الشخصي والتدابير التي اتخذها لمساعدة المجتمع الدولي على الاستجابة للحالة ،

(١٨) A/39/427 .

(١٩) A/S-11/14 ، المرفق الأول .

(٢٠) E/1984/110 ، المرفق .